كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

مجالات النقد النحوي قديماً

إعداد

د / صالح علي محمد النهاري

أستاذ النحو والصرف المشارك
ونائب العميد لشؤون الطلاب
كلية التربية ـ صنعاء

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الخامس ٢٠١٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

عنوان البحث مجالات النقد النحوي قديما" للباحث / د. صالح علي محمد النهاري أستاذ النحو والصرف المشارك ونائب العميد لشؤون الطلاب كلية التربية – جامعة صنعاء.

هدف هذا البحث هو دراسة مجالات النقد النحوي قديما؛ ولتحقيق هذا الهدف تم الرجوع إلى المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث ومحاولة جمع ما تفرق في بطون الكتب واستقراء ذلك وتحليله وتقسيمه .

وقد تم تقسيم البحث إلى **مقدمة** : ذكر فيها أهمية البحث وأهدافه والمنهج المتبع فيه .

والمبحث الأول :ذكر فيه مجالات نقد أدلة الاحتجاج اللغوي عند النحاة القدامى.

والمبحث الثاني: ذكر فيه نقد الإعراب عند النحويين القدامى.

والمبحث الثالث : تناول مجال نقد الحدود والتعريفات والمصطلحات النحوية.

والمبحث الرابع : تناول مجال نقد الأسلوب اللغوي .

والمبحث الخامس : تناول مجال نقد العبارات اللغوية.

والمبحث السادس : تناول مجال نقد المصطلحات النحوية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- النقد النحوي نوعان ، أحدهما كان يجري بين علماء المذهب الواحد ؛ والآخر كان يجري بين علماء المذهبين.

٢- كان للنقد النحوي الفضل في تحقيق الروايات وتقويم المنقول عن العرب وتصويب الأقيسة والحدود وتصحيح الأساليب والعبارات والأمثلة والمصطلحات .

٣- نقد السند عند النحاة القدامى هو أن يُطعن في سند الشاهد إذا لم يكن الراوي ثقة.

٤- نقد الإعراب عند النحاة القدامى يكون في اختلافهم في الإعراب ؛ أحركة هو أم حرف واختلافهم في عمل العوامل.

٥- نقد الأسلوب النحوي عند النحاة القدامى يكون في ضعف الأسلوب الناتج عن تناقض آراء العالم في المسألة الواحدة.

٦- نقد المصطلحات النحوية عند النحاة القدامى قد يكون في استعمال أحدهم مصطلحاً فيما هو ليس له أو أن يبدل بعضهم مصطلحاً مكان مصطلح آخر.

المقدمة

لا تزال قضايا النحو تتولد ومصطلحاته العلمية تتجدد ويكون لعلماء كل جيل آراء وملاحظات وأفكار تتصل بالجملة والترتيب اللغوي من حيث مفرداته وتحليل صوره الشكلية ، وإن مجالات النقد النحوي كثيرة عند علماء اللغة القدامى ؛ ولذلك اخترت هذا البحث الموسوم بـ "مجالات النقد النحوي قديماً ".

وهذا البحث له أهمية من النواحي الآتية :

١- عدم وجود أبحاث متخصصة لجمع ما تفرق في مجالات النقد النحوي عند علماء اللغة القدامى.

٢- كونه يرتبط بأصول الاحتجاج النحوي والإعراب والمصطلحات النحوية والأساليب اللغوية .

٣- كونه سيرفد الباحثين والمهتمين بنتائج مهمة في مجال البحث النحوي .

ولهذا هدف البحث إلى الآتي :

١- جمع ما تفرق في بطون الكتب فيما يتعلق بمجالات النقد النحوي عند علماء اللغة القدامى.

٢- إبراز الجوانب النقدية عند علماء النحو القدامى .

٣- الخروج بنتائج يمكن في ضوئها التعرف على مجالات النقد النحوي عند علماء اللغة القدامى

وتم اتباع المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي لمناسبته لهذا البحث . كما تم جمع الآراء وتحليلها ومناقشتها .وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى :

مقدمة : تناولت أهمية البحث وأهدافه والمنهج المتبع فيه.

والمبحث الأول : الذي تناول مجال نقد أدلة الاحتجاج اللغوي عند النحاة القدامى.

والمبحث الثاني: تناول مجال نقد الإعراب عند النحويين القدامى.

والمبحث الثالث : تناول مجال نقد الحدود والتعريفات.

والمبحث الرابع : تناول مجال نقد الأسلوب اللغوي .

والمبحث الخامس : تناول مجال نقد العبارات اللغوية.

والمبحث السادس : تناول مجال نقد المصطلحات النحوية .

والخاتمة: ذكر فيها أهم النتائج التي وصل إليها الباحث.

المبحث الأول

مجال نقد أدلة الاحتجاج اللغوي عند النحاة القدامى

الدليل هو "عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة" . النقل هو : " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة " (١) ، ويدخل في حدّه " ما ثبت في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلّم –وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر " (٢) . ويسمّى المنقول منها شاهداً ، والنقل كان سماعاً . وإنّ نقد أنواع الأدلة النحوية المستدلَّ بها يصّنف إلى ما يأتي :

أولا - مجالات نقد أدلة الاحتجاج اللغوي النقلية عند النحاة القدامى:

ما يأخذه العلماء بعضهم عن البعض الآخر فيما يخص الأدلة النقلية فيمكن حصره في جانبين رئيسين هما :

الأول . السند : حيث يُطعن في سند الشاهد إذا لم يكن الراوي ثقة . وممن عرف بالوضع والتزيّد حمّاد الرواية عالم أهل الكوفة وراويها ، وكان المفضل الضبّي ممن يطعن بوثاقته ، حيث قال فيه :" وقد سُلِّط على الشعر من حمّاد الرواية ما أفسده فلا يصلح أبداً" (٣) .

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، : ٣٦ .

(٢) معجم الأدباء : ١٩ / ١٦٤– ١٦٥ .

(٣) مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة: ٤٧ ، ومعجم الأدباء : ١١ / ٦٧– ٦٨ .

وربما تكررت حالات الوضع حتى يُشاع عن الراوي بأنه كذّاب ، وممن رُمي به قطرب ، فقد طعن ابن السكِّيت بوثاقته ، وكان قد أخذ عنه شيئاً ثم تركه لِما عَرفَ عنه من كذب .

وقد يكون العالم ثقة في نفسه غير أنه ينقل عن الضعفاء ، فلا تقبل روايته كأبي جعفر البرقي[١] قال عنه ياقوت : " وكان ثقةً في نفسه ، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء " [٢] .

أوقد يكون الراوي متساهلاً في روايته ، وممن عُرف بهذا التساهل كيسان ابن المعرِّف [٣] قال عنه أبو عبيدة : " كان يخرج معنا إلى الأعراب فينشدونا ، فيكتب في ألواحه غير ما ينشدونا ، وينقل من ألواحه إلى الدفاتر غير ما فيها ، ثم يحفظ من الدفاتر غير ما نقله إليها ، ثم يحدّث بغير ما حفظ " [٤] .

وقد يُرمى العلماء بضعف الرواية ليس لشيء إلا لأن مذهب الراوي مخالف لمذهب الناقد. قال الدكتور نعمة رحيم : " ولم يكن رواة البصرة وعلماؤها متفقين مع رواة الكوفة وعلمائها ، بل كان لكل منهم منهج في النقل والتلقي ، ومسلك في

(١) هو محمد بن مزيد . وقيل : محمد بن أحمد بن مزيد . أبو بكر بن راشد أحد تلاميذ المبرد وكان مستمليه . ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، جلال الدين محمد عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ،١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م ١/ ٢٤٢.

(٢) معجم الأدباء ٣١/١٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٧.

(٣)هو أبو سلمان الهجيمي النحوي وكيسان لقب له ، أخذ عن الخليل ، وكان الأصمعي يوثّقة ينظر : معجم الأدباء : ١٧ ٣١/٧ .

(٤) هو عيسى بن يزيد بن دأب الليثي ، كان الأصمعي يضعّفه ويطعن في روايته . ينظر : معجم الأدباء : ١٥٢/١٦.

الدرس والتقعيد ، وقد أدى هذا الخلاف بين علماء المدرستين إلى أن يتعصب علماء كل مدرسة لمدرستهم ، ويجرّحوا علماء المدرسة الأخرى وتلاميذهم ، ويضعفوهم ويرموهم بالوضع والكذب والتزيّد " [١] .

الثاني -المتن :

متن الشاهد ،هو نصّه فكان يُنقد من جوانب عديدة : منها :

١- إن يكون الشاهد مصنوعاً موضوعاً على العرب :ومن ذلك استشهاد سيبويه بقول من يقول من العرب : (قال فلانة)، ويحذفون تاء التأنيث ، ثم بيّن أن ذلك قليل في الحيوان [٢] ، وقد أنكر عليه المبرّد هذا السماع ، وقال : " وهذا خطأ ، لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر ، ولكنه يجوز في الحيوان والجماد " [٣].

٢- إن يكون في الشاهد خطأ من الأخطاء التي لا يمكن الاحتجاج بها وإنْ صحَّ نقله عن العرب: من ذلك أن سيبويه استشهد على اتصال الضمائر بـ (لولا) من قول العرب : لولاي ولولاك [٤] ، بقول الشاعر:

---

(١) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:د . نعمة رحيم العزاوي : ٣٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتاب العربي – القاهرة ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م : ١/ ٢٣٥ .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد : لابن ولاّد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت ٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م . : ١٢٣.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٣٨٨/١ .

وكَمْ موطنٍ لولاي طِحتَ كما هَوَى ∴ بأجرامِهِ من قُلّةِ النِيق مُنهوِي[1]

فأنكر المبرِّد عليه هذا الشاهد لأنه يعدّ خطأً من الأخطاء التي لا يمكن الاحتجاج بها ، والوجه عنده أن يكون ما بعد هذه الضمائر منفصلاً عنها [2] واحتج لرأيه بقوله تعالى:﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3].

٣- ألا يكون في الشاهد حجّة لما وضع له :ومن ذلك أن سيبويه ذهب في باب (ما) إلى أن الخبر جاء في التقديم منصوباً في ضرورة الشعر [4] من ذلك قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتهم ∴ إذْ همُ قريش وإذ ما مِثلَهم بَشَرُ[5] .

فردَّ عليه المبرّد بأن هذا ليس موضع ضرورة ، وأن الفرزدق لغته الرفع في التأخير ، وأما النصب فمحمول على قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، بتقدير خبر مضمر [6] .

٤- أن يوضع الشاهد في غير موضعه:ومن ذلك أن الزجاجي استشهد في باب (الفاء) من كتابه (الجمل) بقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو من شواهد المبرد في (الكامل) : ٢/ ٢٥٠ .

(٢) ينظر :الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف : المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) صحح بمعرفة لجنة من المحققين ، بإشراف مكتبة المعارف – بيروت ، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م : ١٠٩٨ .

(٣) سبأ : من الآية ٣١ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (هارون) : ١/ ٦٠ .

(٥) ينظر : شرح ديوان الفرزدق (ت١١٤هـ) ، دار صادر- دار بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، ١/ ٢٣٥: ١٠٩.

(٦) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ٥٤ .

وَنَكُونَ ﴾ [١] بالرفع على العطف ، وبالنصب على الجواب بالواو [٢] . فردَّ عليه ابن السِّيْد بأن استشهاده بهذه الآية الكريمة على مسائل (الفاء) ليس من بابها ، وينبغي أن تكون هذه الآية مما يستشهد به في باب (الواو) لا (الفاء)[٣].

٥- أن ينسب العالم الشاهد إلى غير قائله عن طريق الخطأ : ومن ذلك أن الزجاجي أنشد في أحد أبواب (الجمل) (٤) بيتاً نسبه إلى الأخطل ، وهو :

مِنهُنَّ أيامُ صدقٍ قد عَرَفْتَ بها ∴ أيام واسِطَ والأيام من هَجَرا[٥]

بينما نسبه ابن السِّيْد إلى الفرزدق [٦] ، وذكر أن روايته (عرفتَ بها) بفتح التاء لا كما رواها الزجّاجي بالضم [٧] .

٦- أن يحلُّ بنصّ الشاهد تغيير ، كأن يصيبه تصحيف أو تحريف : وقد يكون هذا التغيير مقصوداً أو غير مقصود ، ولم يسلم من هذه الآفة جلّ علماء

---

(١) الأنعام : من الآية ٢٧ .

(٢) ينظر : الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، مطبعة كلنسكسيك باريس – ١١ شارع ليل ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م . : ٢٠٣ .

(٣) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م : ٢٦٢ .

(٤) ينظر : الجمل : ٢٣١ .

(٥) ينظر الحلل في اصلاح الخلل: ٢٩٥.

(٦) ينظر : ديوانه : ١/ ٢٣٥ ، وفيه :

منهن أيامُ صدقٍ قد بُليتَ بها ∴ أيام فارسَ والأيام من هَجَرا .

(٧) ينظر : الجمل : ٢٣١ .

العربية ، لذا فإن أغلب ما يأتي من باب التصحيف يعدّ تغييراً غير مقصود ومن ذلك ما وقع في بعض نسخ (الجمل) للزجاجي بيتاً مصحفاً ، هو قول الشاعر :

ألا يا عبدَ اللهِ قلبي متيّمٌ ∴ بأحسنِ من صَلى وأقبحِهِم بَعْلا[1]

فعلّق ابن السِّيْد على هذا الشاهد بقوله :"" وقع في بعض النسخ (فعلا) ولا أعلم أهو تصحيف من أبي القاسم الزجاجي أو من الناقلين للكتاب ، وإنما هو (بعلا) وهو الزوج " [2] . أما التحريف فأكثر ما يأتي منه يعدّ تغييراً مقصوداً يوفِّق فيه المُحرِّف بين الرواية المُحرَّفة والوجه الذي يذهب إليه ، فإذا زال التحريف سقط الاحتجاج بالشاهد ، وقد تكرر إتهام سيبويه بتغيير الرواية ليجعلها موافقة لآرائه . ومن ذلك ما نصّ عليه أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) بقوله : " ومما غَلِط فيه النحويون من الشعر ، ورووه موافقاً لما أرادوه ، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في سبق الاسم المنصوب على المخفوض " [3] ، بقول الشاعر :

معاوِيَ إننّا بشرُ فأسْجِح ∴ فلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا[4]

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ بلا غزو ، وفيه : ألا يا عبادَ اللهِ ...

(٢) الحلل في إصلاح الخلل: ٢٤٦ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (هارون) : ١/ ٦٧ .

(٤) لم أقف على البيت في ديوان الفرزدق ولا في شرح ديوانه . قال الأعلم الشنتمري : ((وسيبويه غير متهم فيما نقله روايةً عن العرب ، فيجوز أن يكون البيت من قصيده منصوبه غير هذه المعروفه ، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول العرب)) . تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازاة العرب : الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافة العامة – بغداد ١٩٩٢ م . : ٩٣.

وغلط على الشاعر ، لأنّ هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة[١] .

ثانيا– مجالات نقد أدلة الاحتجاج اللغوي العقلية:

١– نقد القياس: القياس في اللغة التقدير ، يُقال : " قاس الثوب بالذراع إذا قدّره به" [٢] ، وقال أبو البركات الأنباري : " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً :قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقَيْس رمح ،أي قدر رمح "[٣] ويُقال : " قِستُ النعل بالنعل إذا قدرته وسويته " [٤] .

واصطلاحاً ،القياس هو : " الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول " [٥] ، وقيل : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " [٦] ، والقياس يتركب من أربعة أركان ،هي :

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : العسكري ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٣م : ٢/ ٢٠٧ .

(٢) لسان العرب المحيط : ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) : اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد صادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التأريخ العربي – بيروت – لبنان . : مادة (قَيَسَ) .

(٣) لمع الادله : ٩٣ .

(٤) التعريفات : الشريف الجرجاني ، علي بن محمد (ت ٨١٤ أو ٨١٦هـ) ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م . : ١٤٨ .

(٥) الحدود في النحو للرماني : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) ، منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة) ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية للطباعة – بغداد ،١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.:٣٨.

(٦) جدل الإعراب : ٤٥ .

١- الأصل : وهو المقيس عليه .
٢- الحكم .
٣- الفرع : وهو المقيس .
٤- العلّة الجامعة (وجه الشبه بين الأصل والفرع) [١].

أمّا أقسام القياس فهي :

١- حمل فرع على أصل .
٢- وحمل نظير على نظير .
٣- وحمل أصل على فرع .
٤- وحمل ضدّ على ضدّ . [٢]

والقياس – بعد ذلك – يعدّ من أدلة النحو المعتبرة ، بل هو الأصل الذي إذا فسد فسدت صناعة النحو . قال أبو بركات الأنباري : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس" [٣] . فالقياس يُعدّ أداة تصحيح ، فهو أحد معايير النقد النحوي المعتبرة ؛ إذ هو أحد أصول هذا العلم وأهمها . وكان نقد القياس عند اللغويين القدامى يتمثل في الآتي :

١- أن يكون حكم المقيس غير مطابق لحكم المقيس عليه :ومن ذلك أن المازني يجيز أن نقول: يا زيدَ أقبلْ ، ويجعله على حذف الألف المبدلة من ياء الإضافة للتخفيف ، لأنهم يقولون : يا زيد ، فيحذفون ياء الإضافة

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٩٢ ، والاقتراح : ٧١- ٧٢ .
(٢) ينظر : الاقتراح : ٧٤ .
(٣) لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م : ٩٥ .

للتخفيف [١] ، فردَّ عليه المبرد بأن الألف لا يجوز حذفها لخفتها كما تحذف الياء ، لأن الذي أبدل الياء ألفاً فضّل ألاّ يحذفها ، فاختار ما هو أخفّ منها وهو الألف [٢] .

٢- أن يكون حكم القياس غير مطّرد :ومن ذلك أن أبا القاسم الزجاجي ذهب إلى أن ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أجناس ، منها : (أفعل) إذا كان نعتاً نحو : أحمر وأصفر وأبيض وأشقر وأفضل منك وأكرم منك [٣] . فردَّ عليه ابن السِّيْد بأنَّ " هذا الأصل الذي أصله في (أفعل) فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيده شروطاً وتقييداً ، فيقول : " كل (أفعل) إذا كان صفة ولم تُحذف همزته أو شيء من بنائه وما تتم به صفته ولم تلحقه تاء التأنيث فإذا قيّد بهذه الشروط صحّ أن يقوم منه مقياس لا ينكسر" [٤] .

٢- نقد استصحاب الحال عند النحاة القدامى :استصحاب الحال هو :" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" [٥] وقيل : " إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل "[٦] .

ومما وقع الاحتجاج به قول ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) : " من قال إن (كان) وأخواتها لا تدلَّ على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على

(١) ينظر : الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .: ٣٧٢/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) الجمل : ٢٢٥ .

(٤) الحلل في إصلاح الخلل: ٢٧٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٦) إرتقاء السيادة : ٩٧ .

المعنيين فلا يُقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل " [1] ، فإن توفر الدليل أسقط الاستدلال به ، قال أبو البركات الأنباري : " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل " [2] .

وعليه فإن الاعتراض على من استدل باستصحاب الحال – كما نصّ أبو البركات الأنباري – بأن يذكر المعترض دليلاً على زوال استصحاب الحال . ففي المسألة (٧٢) من مسائل الخلاف ذهب البصريون إلى القول ببناء فعل الأمر مستدلين باستصحاب حال الأفعال ؛ إذ الأصل فيها البناء ، أمّا الفعل المضارع الذي أُخذ منه فعل الأمر فأُعرب لشبهه الاسم فزال عنه استصحاب حال بنائه فصار معرباً بالشبه خلافاً لفعل الأمر . وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب بالأصل ، وهو باقٍ على أصل إعرابه ، ولا حجّة لهم في ذلك ، وكان عليهم أن يحتجّوا بما يدلّ على زوال بنائه ، لأن الأفعال مبنية لا معربة [3] .

(١) الاقتراح : ١١٣ .

(٢) لمع الادلة : ١٤٢ .

(٣) ينظر :الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م . : ٧٧ وما بعدها .

المبحث الثاني

نقد الإعراب عند النحويين القدامى

تعدّ ظاهرة الإعراب من أبرز ظواهر العربية ، قال صاحب (التعريفات) الإعراب"هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما " [١] . والإعراب في اللغة " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[٢] ، وهو " مصدر أعربتُ عن الشيء إذا أوضحتُ عنه ؛ وفلان معرب عمّا في نفسه ، أي مبيّن له ، وموضح عنه "[٣] .

قال ابن جنّي : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرمَ سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام نوعاً واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه "[٤] ، وقد أفصح الزجاجي عن علّة دخول الإعراب على الكلام فقال : إن " الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلّة ومفعولة ، ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركة البناء فيها تُنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضربَ زيدٌ عمراً ، فدلَّوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب(عمرو) على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضُربَ زيدٌ ، فدلَّوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يُسمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه

---

(١) التعريفات : ١٩٣ .

(٢) اللسان : مادة (عَرَبَ) .

(٣) الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د . محمد علي النجار (ت ١٩٦٦) الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م . : ١/ ٣٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٣٥ .

. وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلَّوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالّةُ على المعاني " [١] .

أمّا اصطلاحاً فيُعرف الإعراب بأنه: " أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر المعرب "[٢].فالنحاة أجمعوا – أو كادوا – على أن الإعراب هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل [٣] ، وحركات الإعراب هي الفتحة والضمة والكسرة [٤] ، والفرق بينها وبين حركات البناء أن حركات البناء حادثةُ عن علّة ، أما حركات الإعراب فحادثةُ عن عامل .

ولمّا كانت حركات الإعراب دالّة على المعاني ، وكانت هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة ، وصلتها بما معها من الكلمات ؛ فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام ، فالنحو – أولاً وأخيراً – يُعنى بمهمتين [٥] :

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ .

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م . : ١٦.

(٣) ينظر : الإعراب في النحو العربي (بحث): د . مهدي المخزومي ، مجلة الكتاب العربي ، العدد (١٦) ، السنة الرابعة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، مطابع دار الثورة – بغداد : ٤٨ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٢ وما بعدها .

(٥) ينظر : نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية – بيروت ، ١٩٦٢ : ٣٠

أحدهما : صحة تأليف الكلم للإبانة عمّا في النفس من المقاصد .

والأخرى : معرفة أصول أواخر الكلام من إعراب وبناء إذاً فالحديث عن الإعراب يفضي بنا إلى الحديث عن المعاني المقصودة من وراء هذا الإعراب والعوامل المؤدية إليه وكان حظ النقد الخلافي من هذه القواعد الإعرابية النظرية كثير ، منها:

١- اختلف علماء المذهبين – من جملة ما اختلفوا فيه – في الإعراب ؛ أحركة هو أم حرف؟[١] فذهب الكوفيون إلى أنه حركة وحرف ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف . فردَّ البصريون عليهم بأنه لو كان حرفاً ما دخل على حرف– أي ما دخل على حرف الإعراب وهو الحرف الأخير من الكلمة – وذهبوا إلى أن الإعراب حركة هي الضمّة والفتحة والكسرة ؛ هذا هو الأصل ، وقد يكون الإعراب على غير أصله سكوناً أو حذفاً أو حرفاً ، فالسكون يكون في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو (لم يضربْ ، ولم يذهبْ) ، والحذف يكون في هذه الأفعال المعتلّة اللامات نحو (لم يغزُ ، ولم يخشَ) والحرف يكون في الأفعال الخمسة (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) فهي تُرفع بثبوت النون وتُجزم وتُنصب بحذفها .

٢- اختلف المذهبان في عمل العوامل ؛ وذلك في مسائل كثيرة [٢] . ففي المسألة [٥] من مسائل (الأنصاف) اختلف المذهبان في رافع المبتدأ ورافع الخبر ، فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، واختلفوا في رافع

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ٧٢– ٧٥ .

(٢) ينظر:الإنصاف ـ المسائل ـ : ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ .

الخبر ، فمن قال بأنه يرتفع بالابتداء ، ومنْ قال بأنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، ومنْ قال بأنه يرتفع بالمبتدأ ؛ والمبتدأ يرتفع بالابتداء ، فردَّ الكوفيون – الذين يرون أن المبتدأ والخبر يرفع أحدهما الآخر ، فهما يترافعان – بأن الابتداء يعني التعرّي من العوامل اللفظية ، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، ومما يدلَّ على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكّنات الحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، ولمّا لم يجب ذلك دلَّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

٣- اختلافهم في عمل الأدوات [١] ، ففي المسألة (٢٤) من مسائل (الإنصاف) ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، محتجين على ذلك بالقياس ، فالمشددة إنما عملت عندهم لشبهها الفعل الماضي في اللفظ والبناء ، فلما خُفِّفت زال شبهها وبطل عملها . وقال بعضهم إن المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال ، فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء ، كما أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال . فردَّ البصريون الذين يقولون بعملها بأن هذا القياس ينتقض بكثرة المسموع الذي نصّ على عملها ، من ذلك قراءة التخفيف [٢] : ﴿ وَإِنَّ كُلاّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[١] ، فضلاً عمّا يعزّزها من الشعر .

(١) ينظر:الإنصاف . المسائل . : ٢٤، ٧٧، ٧٨،٨١،٨٣، ٨٥ .

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير . ينظر : البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة : تأليف الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي ، الطبعة الأولى ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م ، : ٢٣٨ .

٤- اختلف المذهبان في موضع العامل في ترتيب الجمل وذلك في مسائل كثيرة [٢] : ومن ذلك : اختلافهم حول تقدم معمول خبر (ما) النافية عليها [٣] :فالكوفيون ذهبوا إلى جوازه قياساً على (لم ولن ولا) لأنها حروف نفي كما أن (ما) نافية ، ولأن هذه الحروف يجوز تقديم معمولها عليها ، ويصلح ذلك مع (ما) قياساً . وردَّ البصريون بعدم الجواز قياساً على حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله وكذلك (ما) ، وأن ما احتج به الكوفيون من قياس ففاسد ، ذلك أن (ما) لا يليها الاسم والفعل ، وليس كذلك (لم ولن) فلا يليهما إلا الفعل ، أما (لا) فإنما جاز التقديم معها – وإن كانت يليها الاسم والفعل – لأنها حرف منصرف يعمل ما قبله فيما بعده . لأنك تقول : (جئت بلا شيء) ، وإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله .

٥- اختلف المذهبان في الإعراب التقديري [٤] ، كاختلافهم في تحمّل الخبر الجامد – وهو الاسم المحض العاري من الوصفية وغير المشتق من الفعل – ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو (زيد أخوك ، وعمرو غلامك) [٥] ، وهو ما قال به الكوفيون ، وحجتهم في ذلك أن هذا الاسم وإن كان غير صفة إلا أنه في معنى ما هو صفة ، فـ (زيد أخوك) في معنى : (زيد قريبك) ، و (عمرو غلامك) في معنى : (عمرو خادمك) ، وقريبك وخادمك يتضمن كل

---

(١) هود : من الآية : ١١١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ـ المسائل ـ : ٩،١٧، ١٨، ١٩،٢٠،٢١، ٢٣، ٢٧،٣١،٣٦،٦٠، ٨٢،٨٦، ٨٧،١٢٠.

(٣) المصدر نفسه : المسألة (٢٠) .

(٤) ينظر : الإنصاف ـ المسائل ـ : ١١٩/٧/٣/٢.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : المسألة (٧) .

واحد منهما الضمير ، ولما كان خبر المبتدأ هنا في معنى ما يتحمّل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ . فردَّ البصريون بأنه لا يمكن أن تتضمن هذه الأخبار ضميراً لأنها أسماء محضة غير صفة ، وإذا عُرِّيت من الوصف عُرِّيت من الضمائر ، فالأصل في تضمّن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير الأسماء ما كان مشابهاً لها ومتضمناً معناها كاسم الفاعل والصفة المشبهة نحو(ضارب وحسن) وليس بين (ضارب وحسن) وبين (أخوك وغلامك) مشابهة بحال لأن (أخوك) دلَّ على الشخص الذي دلَّ عليه (زيد) وليس فيه دلالة على الفعل ، فوجب ألا يجوز الإضمار فيه .

٦- اختلف المذهبان في الإعراب العملي ؛وهو الإعراب التطبيقي المباشر ، ويطعن فيه من جوانب عدة ، منها :

- أن يكون صاحب الإعراب قد تخطى أصول الإعراب وخالف قواعده النظرية :ومن ذلك أن سيبويه كان يعرب (عبد الله) من قولك (في الدار عبد الله) بالرفع على الابتداء سواء تقدّم أو تأخر [١] ، وقد ردّ عليه ذلك المبرد [٢] متابعاً الأخفش الذي أيدّ قول الكوفيين ، بأنك إذا أردت التقديم رفعت بالابتداء كما ذهب سيبويه ، لأنك أضمرت في قولك (في الدار) أسماً مرفوعاً يرجع إلى (عبد الله) يعمل فيه الرفع وهو خبره ، وإذا أردت التأخير رفعت (عبد الله) بقولك (في الدار) لأن معناه استقرّ وحلّ محلّ المضمر ، فرفعه ما كان يرفع المضمر . فردَّ عليه ابن ولادّ [٣] بأن هذا التوجيه خلاف

(١) ينظر : كتاب سيبويه (هارون) : ٨٨/٢ .
(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد : مسألة (٤٩) .
(٣) المصدر نفسه : مسألة (٤٩) .

أصول الإعراب ، ثم ذكر أن من أصول الإعراب أن العوامل لا ينصّ على عملها حتى تستقرأ من كلام العرب ، فينصّ على ما لزم منها وجهاً واحداً لا يتغير قال : " فإذا رفعت الاسم بالظرف فقد نقضت ما قدمته من هذه الأصول المجمع عليها " [1] ، لأن الاسم مع الظرف لا يلزم وجهاً واحداً ، فهو مرةً يكون مرفوعاً نحو (في الدار أخوك) ، ومرةً يكون منصوباً نحو (إن في الدار أخاك) ، كذلك في التقديم تقول : (أخوك في الدار) و(إن أخاك في الدار) ، ولمّا لم يلزم الاسم مع الظرف – في هذه الأمثلة – وجهاً واحداً لم يُقطع بأنه العامل فيه . وقد ألزم المبرِّد من وجه آخر بأنه حين أثبت للعوامل وصفاً منفياً بإعماله الظرف في الاسم ، نفي عنها بالمقابل وصفاً مثبتاً وهو أنه لا يدخل عامل على عامل قال: " ثم أوجبت لها هذا الوصف المنفي عنها هناك بجعلك الظرف عاملاً وإدخالك (إنّ) والعامل عليه ، فنقضت الوصفين جميعاً ، وأوجبت من أوصاف العوامل ما كان منفياً ونفيت ما كان موجباً وهذا فساد لمباني الصناعة وأصولها " [2] ، وقال إن : " هذا الإلزام بعينه يلزم من زعم ان المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ وذلك أنهما عاملاً لفظ فيما يزعم أهل الكوفة ، فينبغي أن لا يلحقها شيء من العوامل نحو (أنْ) والفعل وغير ذلك ، إذ ليس يدخل عامل على عامل " [3] ، وانتهى إلى القول بأن " ما ذهب إليه سيبويه فعلى الأصول

(١) المصدر نفسه : مسألة : ١٢٩ .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٢٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٩ .

المُجمع عليها " [١] ، وقد " سلك الكوفيون طريق الظن ولزم البصريون الأصول " [٢]

- وقد يكون الخطأ في الإعراب لمخالفته المعنى المقصود :ومن ذلك أن سيبويه كان يعرب (فرسخاً) من قولهم : (داري خلف دارك فرسخاً) بأنه منصوب على التمييز [٣] ، فردَّ عليه المبرِّد ذلك [٤] بحجّة أن التمييز لا يكون أبداً إلا ومعناه من كذا وكذا ، نحو (عشرون درهماً) و(أفضلهم فارساً) و(أفضلهم حرّاً) ، ولو قال : (أفضلهم رجلاً) لم يجز ، لأنه يعني التفضيل من الرجال كلهم ، ومثله (داري خلف دارك) لم تدرِ على أيّ حالٍ هي منها من البعد ، فلما قال : فرسخاً ، عُلم أنها تباعدت على هذه الحال ، فقوله : (فرسخاً) منصوب على الحال لا على التمييز ، لأن الحال لا يجوز أن تكون اسماً غير صفة نحو (مررت بقومك عشرةً) . ومع أن المبرِّد رجع عن قوله هذا إلا أن ابن ولاّد ردّ عليه اعتراضه دفعاً للشبهة التي لحقت سيبويه وكتابه منها ومما سواها [٥] ، فذهب إلى أن المبرِّد هو من خالف المعنى المراد من الجملة بإعرابه هذا وليس سيبويه ، لأنه بإعرابه(فرسخاً) النصب على الحال سيجعل الدار فرسخاً في مقدارها ذلك أن الحال هي الأولى في المعنى، لأن قولك : (جاءَ زيدٌ راكباً) يعني أن الراكب هو (زيد) وكذلك جميع الأحوال هي في المعنى الأول الذي جرت

(١) المصدر نفسه : مسألة : ١٣٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (هارون) : ١/ ٤١٧ .

(٤) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : مسألة (٣٩) .

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١١٣ .

عليه وكانت حالاً له ، وهذا المعنى يوجب أن يكون الدار فرسخاً في قياسها ومقدارها ، في حين أن المعنى المراد هو أن بين الدارين بعد فرسخ . وقال : " وأما قوله : إن الحال قد تكون اسماً غير صفة نحو قولك :مررت بخاتمك حديداً ،ومررت بقومك عشرة ، فهذا مما يُيسّر قولنا ويعسر قوله وذلك أن العشرة هم قومه والخاتم هو حديد فيلزمه أن يكون الفرسخ هو الدار ، والتأويل ما ذهب إليه سيبويه ، وإنما كان التقدير ، داري خلف فرسخ أو بعد فرسخ من دارك ، فلما أضاف الخلف إلى دارك وحال بالمضاف إليه بين الخلف وبين الفرسخ انتصب الفرسخ على التمييز" [١] .

- وقد يكون خطأ الإعراب ناتج عن خطأ في توجيه إعراب بعض الكلام :ومن ذلك ما ذهب إليه أبوعلي الفارسي في توجيه (غير) من قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [٢] ، إذ قال : " من رفعه جعله صفه للقاعدين . ومن جرَّ جعله صفة للمؤمنين ، ومن نَصَبَ جعله استثناء " [٣] ، فردَّ عليه ابن الطراوة ما وجّه به النصب فقال : " لا يجوز هنا استثناء البتّة ، يدلك على ذلك أنك لا تقول : لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلا ذوي الضرر ، ولا يجوز الاستثناء لأنك إنما تعنى به قوماً بأعيانهم ، ولا يمكنك إخراج واحدٍ منهم ، وقد أثبته فيهم المسوّي لهم، والإيجاب قبل النفي ، ولكن تنصبه على الحال لأنه بمنزلة النعت في حَمْل القاعدين على الجنس لا على التعيين والعهد " [٤] .

(١) المصدر نفسه : ١١٤ .
(٢) النساء : من الآية : ٩٥ .
(٣) الإيضاح : ٢٠٩ .
(٤) رسالة الإفصاح : ٨٠ .

المبحث الثالث

مجال نقد الحدود والتعريفات:

الحدّ في اللغة : هو الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، ولا يتعدى أحدهما على الآخر،لأن حدّ الشيء طرفه ومنتهاه ،وحدّ الشيء من غيره يحدّه حدّاً: ميّزه عن غيره[1] وعرّف النحاة اصطلاحاً بتعريفات عديدة ، فالزجاجي عرّفه بقوله : " الحدّ هو الدال على حقيقة الشيء"[2] .

وعرّفه ابن السِّيْد بلفظ آخر فقال:" قولٌ وجيز يستغرق المحدود ويحيط به "[3] .

ويسمي النحاة الحدَّ أحياناً (تعريفاً) . قال عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت ٩٧٢هـ) :" اعلم أن الحدَّ والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد ، وهو ما يميّز الشيء عما عداه ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً " [4] .

إن الحدود والتعريفات قد تصدرت الأبواب وتقدّمت الموضوعات فكانت على رأس المسائل النحوية التي بحثها القدامى ؛ ليميزوا بهذه الألفاظ بين مضامين المحدودات ومضامين الموضوعات الأخرى ، وكان من أوجه عناية النحاة بهذا الجانب المهم مذ عهد سيبويه أنهم كانوا يصيغون حدودهم بطرائق مختلفة ، كالحدّ

(١) ينظر : اللسان : مادة (حَدَّ) .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ .

(٣) الحلل في اصلاح الخلل: ٦٠ .

(٤) شرح الحدود النحوية : عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق د٠ زكي فهمي الآلوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل ، ١٩٨٨م ٠ : ٢٩ .

بالحدّ ، والحدّ بالوصف ، والحدّ بالمثال ، والحدّ بالتقسيم ، والحد بالعلامة [١] . وكذلك عني النحاة لدى صياغتهم هذه الحدود بشروط أساسية تعدّ بمثابة الأصول لفن صياغته ، وهذه الشروط إجمالاً هي[٢]:

١- أن يكون الحدّ جامعاً مانعاً : قال ابن السِّيْد : " أرادوا بقولهم : (المانع) أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه ، أو يخرج منه شيء هو منه " [٣] .

٢- ملاحظة الجنس والفصل : الجنس هو الصفة الأولى للمحدود وتكون أحد قرائنه اللازمة ، والفصل هي الصفة الثانية اللازمة له أيضاً . والفرق بينهما ما قاله ابن السِّيْد عقب حدّه الأنف : " الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها ، مفرد ، غير مقترن بزمان محصّل ، يمكن أن يفهم بنفسه " [٤] ، ثم قال : " لأن حكم الحدّ أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس " [٥] . وسمّى صاحب (التعريفات) الحدّ المشتمل على الجنس والصفة بأنه : الحد التام ، وقال في حدّه : " ما يتركب من الجنس والفصل القريبين ، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق " [٦] .

---

(١) ينظر : الحدود النحوية من النشأة إلى الإستقرار . دراسة ومعجم (رسالة) : ٢٤-٢٥ (رسالة) : ٢٤-٢٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٧-٢٤ .

(٣) الحلل في اصلاح الخلل : ٦٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٤ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) التعريفات : ٦٧ .

٣- ملاحظة الاطراد والانعكاس : وقد مرَّ بنا من تعريف العكبري لحدّ الحدّ ، ويُفهم منه أن الاطراد هو وجود الحدّ لوجود المحدود بالاطراد،وكلما انتقى الحدّ انتقى المحدود بالانعكاس، لذا سُمّي الحدّ حدّاً لأنه يمنع المحدود من الخروج عنه ويمنع غيره من الدخول فيه . فإن انتقى الانعكاس لم يصّح الحدّ .

٤- وجوب اختيار الأوضح من الألفاظ في الحدود للتعبير عن المعنى المراد منها ، فالزجّاجي لا ينكر الخلاف القائم بين النحاة في تحديد مثل الاسم والفعل والحرف ، لكنه يصّر على أن لا يخضع معنى المحدود لتعدد مذاهب النحو ، وإذا كان ذلك فلا اعتبار لما اختلف لفظه إذا كان المعنى واحداً لدى الجميع . قال : " الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ؛ كما يوجد الحدّ تارة من الأجناس والفصول،وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس؛والصورة تشاكل الفصل"[١] .

إن نقد الحدود يعدّ من القضايا المهمة في موضوعات النقد النحوي لما لموضوع الحدود من أهمية بالغة لدى النحاة ، ويكفي أنها تأتي في مستهل الأبواب النحوية متصدرةً أبحاثه وقضاياه . وتُنقد الحدود النحوية من جوانب عديدة ، منها :

١- أن يكون الحدّ فاسداً ، لا يصحّ مع أوضاع النحو ولا يتفق مع أصوله وإن كان صحيحاً على أوضاع غيره من الصناعات :ومن ذلك أن بعض النحويين حدّ الاسم بقوله :" الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى

(١) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ .

غير مقرون بزمان"[١] . فعلّق الزجاجي على هذا الحدّ بأنه :" ليس من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو (إن) و (لكن) وما أشبه ذلك " [٢] .

٢- قد يكون فساد الحدّ من قبل مخالفته شروط صياغة الحدود ، كأن يكون الحدّ غير (جامع) لأوصاف المحدود :ومن ذلك تعليق ابن السِّيْد على حدّ الزجاجي للحرف (والحرف مادلَّ على معنى في غيره نحو من ، وإلى ، وثم ، وما أشبه ذلك" [٣] ، فقال ابن السِّيْد : " هذا الحدّ غير صحيح عند متأمّله حتى يُزاد فيه : ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة . أو يُقال كما قال سيبويه : ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [٤] . وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم الزجاجي حدّاً لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة ، لأن هذه الأسماء لمّا نابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة فإن المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها[٥] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الجمل : ١٧ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (هارون): ١٢/١.

(٥) الحلل في إصلاح الخلل: ٧٤ .

٣- وقد لا يكون الحدّ (مانعاً) لأوصاف المحدود :ومن ذلك ما حدّ الأخفش بـه الحرف بقولـه :"ما لا يحسن لـه الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمـع ولم يجز أن يتصرّف "[١] . فعلّق ابن السِّيْد على هذا الحدّ بأنـه " خطأ ، لأن الفعل داخل تحت هذا التحديد ، ومن الأفعال أيضاً ما لا يتصرّف " [٢] .

٤- وقد تكون ألفاظ الحدّ غير متفق عليها لما في معانيها من تضادّ وتنافر ، وأكثر ما يكون ذلك بين المذهبين البصري والكوفي : ومن الأمثلة على هذه الحدود ماحدَّ بـه سيبويه الفعل ، وذلك قولـه : " أمثلـة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لِما مضى ولِما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطـع " [٣] . فـردَّ الكوفيـون بـأن " هـذا الحـدّ لا يصـحّ إلا علـى مـذهب البصريين الذين يقولون : إن الفعل مشتق من المصدر ، والحدّ إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها " [٤] .

٥- وقد يكون فساد الحدّ في مضمونه جملةً وتفصيلاً ، وحينئذ لا تتعلّق المسألة بقضية (الجمع) أو (المنع) ، ولا تقف عند فساد الألفاظ أو معانيها ، بقدر ما تعني أن الحدّ لايعبر أصلاً عن المحدود فضلاً عن أن يُعبّر عن بعض أوصافه ويغفل بعضها الآخر:ومن ذلك تعريف أبي علي الفارسي للنحو بأنـه : "" علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام

(١) الحلل في إصلاح الخلل : ٧٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٧٦ .
(٣) كتاب سيبويه (هارون) :١/ ١٢.
(٤) الحلل في إصلاح الخلل: ٧١ .

العرب"[1] فردَّ عليه ابن الطراوة بأن هذا التعريف خطأ ، " والصواب : النحو تسديدُ الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة " [2].

(١) التكملة : أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د . كاظم مرجان البحر، بغداد ١٩٨١م . : ١٨١ .

(٢) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح : ابن الطراوة ، أبو الحسن سليمان بن محمد (ت ٥٢٨هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٩٩٠م : ١٠٣ .

المبحث الرابع

مجال نقد الأسلوب اللغوي

الأساليب في النحو تختلف تماماً عمّا توصف به الأساليب الأدبية ، إذ يجرى التركيز على وضوح هذه الأساليب ودقّتها ؛ فضلاً عن سهولتها ويسرها ومن جانب آخر فإن أساليب النحو تختلف من عالم لآخر ومن غرض نحوي إلى غرض نحوي آخر ؛ فقد رأينا أن لغة الشُرّاح تختلف عن ألفاظ الحدود وأساليب صياغتها ، وهكذا فالأساليب النحوية رهينة أغراضها ، ثم إنها مناطة بمقدرة العالم على الإيفاء بمتطلبات هذه الأغراض النحوية حقها بأسلوبه الخاص.

ولا غرابة أن يكون الأسلوب النقدي أحد هذه الأساليب النحوية ، بل يكون الأسلوب النقدي نفسه موضوعاً من موضوعات النقد النحوي ، فضلاً عن كونه أحد أدوات هذا النقد .

وإن نقد الأسلوب النحوي يصدق على جانبين رئيسين :

الجانب الأول :عام :

ويُراد به كيفية عرض العالم لموضوعات النحو بعد توفيقه لاختيار طريقة العرض والمنهج الذي يعتمد عليه في طريقة عرضه .ومن ذلك :

١- أن ضعف الأسلوب يؤدي إلى خلاف المقصود فيوهم أحكاماً تخالف قواعد النحو :ومن ذلك أن الزجاجي قال : " واعلم أنك لا تجمع بين الألف واللام بالإضافة . لا تقول : هذا الغلام زيد ، ولا هذا الضارب عمرو ، لأن الاسم لا يتعرّف من جهتين مختلفتين " [(١)] فردَّ عليه ابن السِّيْد بقوله : " هذا الذي قاله أبو القاسم صحيح إلا أن قوله : من وجهين مختلفين ، عبارة فاسدة ،

(١) الجمل : ١٥٥ .

لأنه يوهم أن يتعرّف من وجهين متفقين ، وهو لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف" [١] .

٢- وقد يكون ضعف الأسلوب ناتج عن تناقض آراء العالم في المسألة الواحدة :ومن ذلك أن الزجاجي قال في (باب الأفعال) من كتابه (الجمل): " الأفعال ثلاثة : فعل ماضٍ وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم " [٢] . فعلَّق ابن السِّيْد على هذا بانه " تقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب [٣] : " أن الفعل ما دلَّ على حدث وزمان : ماضٍ أو مستقبل "[٤] .

٣- وقد يكون تبويب المسائل وتنظيمها مما يشكل مطعناً على أساليب النحاة ، كأن يشغل العالم نفسه في عرضه لمسائل الباب بما لا يلزم :ومن ذلك أن ابن الطراوة علَّق على أسلوب أبي علي الفارسي في (باب كَمْ) من كتابه (الإيضاح) [٥] ، فقال : " شُغل في هذا الباب بخلط الألفاظ بالإعراب ، وتقديم ما عُهد تأخيره ، وترك ما يتعين تفسيره ، مع كثرة الخطاب ، وقلّة الصواب ، فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل فيه ، فكتاب (الجمل) للزجاجي في هذا وغيره أنفع في المعرفة " [٦].

(١) الحلل في إصلاح الخلل: ٢٤٥ .
(٢) الجمل : ٢١ .
(٣) الجمل : ١٧ .
(٤) الحلل في إصلاح الخلل: ٨٨ .
(٥) ينظر : الإيضاح : ٢٢٠ .
(٦) رسالة الإفصاح : ٨٣ .

٤- وقد يضع أحدهم الباب على أساس خاطئ أو ضعيف : ومن ذلك أن ابن الطراوة أخذ على أبي علي الفارسي في كتابة (الإيضاح) انه لم يضع لـ (باب ما جاء بمعنى إلا من الكلم) [١]" قياساً يُعتمد عليه ، ولا حدّاً يُنتهى إليه " [٢] .

٥- وقد يكون ضعف الأسلوب لدى العالم ناشئًا عن خلطه لمسائل الباب أو لاقتصاره على بعض مسائل الباب دون بعضها الآخر :ومن ذلك ما اتهم به ابن الطراوة أبو علي الفارسي في كتاب (الإيضاح) أنه خلط مسائل الأبواب : (باب ما جاء بمعنى إلا من الكلم) و (باب الاستثناء المنقطع) و (باب كم) و (باب النداء) و (باب النكرة المضافة)[٣] ، ورأى ابن الطراوة أن أبا علي الفارسي لم يُخضع هذه الأبواب لترتيب معين وتنظيم محدد [٤] ، وكذلك اتهمه بالإخلال في عرض أبواب أخرى واتهمه بأنه قد قصرها على بعض المسائل دون بعضها الآخر مثل : (باب المفعول معه) و (باب المفعول له) و (باب الحال) و (باب تمييز الأعداد) و (باب الإضافة غير المحصنة) و (باب توابع الاسماء) [٥] .

---

(١) ينظر : الإيضاح : ٢٠٩ .

(٢) رسالة الإفصاح : ٧٩ .

(٣) تنظر هذه الأبواب في كتاب الإيضاح – على التتالي – : ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٧ ، ٢٤٧ .

(٤) تنظر هذه الأبواب في رسالة الإفصاح – على التتالي – : ٧٩ ، ٨١، ٨٣، ٨٦ .

(٥) تنظر هذه الأبواب في كتاب الإيضاح – على التتالي – : ١٩٣، ١٩٧ ، ١٩٩ ،٢١٥ ،٢٦٧ ،٢٧٦ وانظر ما يقابلها في رسالة الإفصاح على التتالي : ٧٢ ، ٧٤، ٧٥،٨٢، ٩٢، ٩٤ .

الجانب الثاني: خاص :

ويُراد به وسيلة العرض ؛وهي اللغة بعدّها الإناء الذي يحوي مادة الأسلوب بما فيها من عبارات وأمثلة ومصطلحات . ومن ذلك :

أـ نقد الأمثلة اللغوية: الأمثلة اللغوية : هي التراكيب اللغوية المصاغة صياغة نحوية خاصة ، سواء أكان وضع المثال عفوياً أو كان جواباً على طلب تمثيل وقد أطلق النحاة على هذه التراكيب اللغوية مصطلح الأمثلة .

والأمثلة التي يُراد بها تقرير القواعد النحوية وقع النقد فيها ومن وجوه عديدة ، وهي ترد بجملتها إلى أمرين :

الأمر الأول : ضعف المثال في نفسه :

ويعني أن فساد المثال متأتٍ من فساد مضمونه لضعف تأليف أجزائه ؛ وذلك على وجوه ، منها :

١- أن يكون تأليف أجزاء المثال عل خلاف قانون النحو . ومنه تمثيل أبي علي الفارسي في (باب المصادر التي أُعملت عمل الفعل) من كتابه (الإيضاح) وذلك قوله : " أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً "[١] فردَّ عليه ابن الطراوة تمثيله هذا بأنه " باطلُ لا وجه له ، وتوهم فاسد لا يُعبأ به ، لأن (الضربَ) هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غيرما حقّ ، لا يتوجّه فيه إلا ما يتوجّه في (رَجُلٍ) من بابه ، لأنه في مقابلته ، وموضوع بأزائه ، ويدلَّ عل فساده امتناع وجوده في نثر أو نظم .." [٢] .

٢- أن يُصاغ المثال صياغة خاطئة يؤدي إلى خلاف المعنى المقصود . ومنه تمثيل أبي علي الفارسي في (باب الإخبار بالأسماء الموصولة) من كتابه (

(١) ينظر : الإيضاح : ١٦٠.

(٢) رسالة الإفصاح : ٥٦ .

الإيضاح) وذلك قوله : "الذي يطيرُ الذباب فيغضبُ زيدٌ " [١] ، فعلّق ابن الطراوة على هذه المثال بأن الأوجب فيه أن تكون الفاء رابطة تربط المعول بالعلّة ، أو المسبب بالسبب نحو قولك : " سِرتُ حتى أدخلُ المدينة " . و " مرضَ حتى لا يرجونه " ، أما معنى مثاله فرديء ، " لأنه جعل طيران الذباب بطبعه علّةً أو سبباً لغضب زيدٍ في نفسه " ، ولو قال : (ينزلُ الذبابُ على زيدٍ) أو نحوه مما يكون سبباً لغضبه جاز ، فإن جعل الفاء عاطفةً ، حمل جملةً على جملةٍ وليست معها لمقام واحدٍ نحو : " يقوم زيدٌ من نومه فيستوي الزرع على سوقه "[٢] .

٣- أن تكون مادة المثال مما لا يصح التمثيل بها :ومن ذلك تمثيل أبي علي الفارسي في (باب العطف) من كتابه (الإيضاح) وذلك قوله: " وتقول : الحسنُ أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية " [٣]، فردَّ عليه ابن الطراوة أن التمثيل لهذا الباب بمثل هذا المثال أمرلا يصح لما فيه من حرج ، فهم أرفع من أن يُمثَّل بهم في هذا المقام على هذا النحو [٤] .

٤- أن يكون المثال غير مستعمل ولا يجوز التكلّم به لعدم مجاراته أساليب العربية :ومن ذلك ما أنكره ابن الطراوة على النحاة في تجويزهم" ضاربٌ زيداً أمسِ " [٥] لأنه لا يرى ثمة مضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال فتمنح عملها ، وقال بأن ذلك " باطل لا وجه له ، وكذلك قولهم : ضاربٌ زيداً أمسِ ، محالٌ على

(١) ينظر : الإيضاح : ٦٠ .
(٢) رسالة الإفصاح : ٣٥ .
(٣) الإيضاح : ٢٩١ .
(٤) ينظر : رسالة الإفصاح : ٩٦ .
(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ١٤٥ .

جهته ، لا يجوز التكلّم به ، ولا تجده أبداً مستعملاً في الكلام ، ولا مألوفاً بين العوام ، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم فارتاضت في ألسنتهم ، وانقادت له طباعهم ، من غير سماع عن العرب " (١) .

الأمر الثاني: ضعف الأمثلة من جهة التمثيل :

ويعني أن بناء الأمثلة قد صيغ صياغة صحيحة ، ولم يكن فسادها لفساد مضمونها ، وإنما لضعف التمثيل بها ، وذلك على وجوه ، منها :

١- أن يوضع المثال لغير ما هو له ، بأن لا يكون هناك وجه للتمثيل به . ومن ذلك تمثيل الزجاجي في آخر (باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان) من كتابه (الجمل) على منع صرف مثل (هود) إن سمَّيت به السورة من القرآن ، قال : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يونس ، فتصرف هوداً ، وإن جعلت هوداً اسم سورة لم تصرفه ، لأنك سمّيت مؤنثاً بمذكر " (٢) . فعلّق ابن السِّيْد على تمثيله باسم (يونس) فقال: " ذِكرُ (يونس) في هذا الموضع لا وجه له ، لأنه لا ينصرف في المعرفة سواء سمّيت به السورة أو كان اسماً للنبي – عليه السلام –لأنك إن عنيت به النبي ففيه علتان : التعريف والعجمة ، وإن عنيت به السورة، ففيه ثلاث علل : التعريف والعجمة والتأنيث " (٣) .

٢- وقد يكون فساد المثال بسبب فساد المسألة التي وضع لها : ومن ذلك تمثيل سيبويه في (باب الأمر والنهي) قوله : " زيداً فاضربهُ " (٤) ، ثم قال

(١) رسالة الإفصاح : ٤٩ .

(٢) الجمل : ٢٣٢ .

(٣) الحلل في إصلاح الخلل: ٢٩٦ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (هارون) : ١/ ١٣٨ .

: " وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدالله آضربه ، ابتدأت بعبدالله فرفعته بالابتداء ، ونبّهت المُخاطب لتُعرّفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر ، ومثل ذلك : أما زيد فاقتله . فإذا قلت : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء " [١] . فقال المبرد :" جعل هذا تفسيره ، أو يكون أراد عليك زيداً فاضربه" [٢] . ثم علّق على تمثيله بهذا المثال وما فسّره به قائلاً : " أمّا التفسير الآخر فلا يرفع ، وأمّا الاول فلا أرى فيه لإدخال الفاء معنى ، لأن المفسّر لمّا حذفت لا يكون معطوفاً ، ألا ترى أنك لو قلت : أزيداً فضربته لم يجز ، وإذا قلت : عليك زيداً فاضربهُ ، فالمعنى لـ (عليك) وليست المضمرة ، لأنها ليست مما يُضمر ، ولكنك أضمرت (أنظر زيداً) وأشباهه في معنى الإغراء " [٣] ، فالمبرد يرى أن دخول الفاء على جواب الأمر أو النهي خطأ ، وأن ما مثّل به سيبويه لهذه المسألة فاسد لفساد المسألة ، لكنه نسب بعد ذلك إلى المازني والأخفش أنهما ينصّان على زيادة الفاء في هذا الموضع [٤] ، وانتهى إلى القول : " جملة القول في هذا الباب أن الفاء زائدة في الأمر والنهي لمضارعتها الجزاء " [٥]فردَّ عليه ابن ولادّ لتناقض أقواله في هذا الباب ، قائلاً : " قد رجع محمد في آخر كلامه عمّا ابتدأ به في أوّله ، لأنه رأى في أوّل القول أن إدخالها [أي الفاء في جواب الأمر] خطأ ، ثم ركن

(١) ينظر: كتاب سيبويه (هارون) : ١/ ١٣٨.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٧٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٧٨ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٧٨ .

إلى قول الأخفش في أنها زائدة ، وكأنه رأى بذلك أنه قدر رجع إلى مذهب سيبويه وليس برجوع إليه ، والذي رآه من أنها زائدة غلط فلو كانت الفاء زائدة كان دخولها كخروجها ، وابتدئ بالفعل معها قبل الاسم"[1].

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٧٨ .

المبحث الخامس

مجال نقد العبارات اللغوية:

النحاة يطلقون على التراكيب اللغوية الخاصة بوجوه التعبير التي يُعنى بها هذا العلم مصطلح (الجملة) و (الجمل) ، وقد جاءت كتب نحوية كثيرة تحمل عناوينها هذا المصطلح ، منها : كتاب (الجمل) للزجاجي . هذا إذا كان هذا التركيب اللغوي مادةً للبحث ؛ أمّا إذا كان هذا التركيب نفسه أداةً للبحث فقد اعتاد العلماء على أن يطلقوا عليه اسم(العبارة) ، فالجملة والعبارة اسمان لمسمى واحد ، وإنما اختلفت التسمية تبعاً لاختلاف الوظيفة ، فهي من حيث البناء النظري تُسمى (جملة) ومن حيث البناء العملي تُسمى (عبارة) ، وإنما سمِّيت الجملة عبارةً بعدّها إحدى أدوات الأسلوب ، لأنها تعبّر بالضرورة عن موقف العالم تجاه المسألة موضوع البحث ، فإذا كانت الألفاظ مادة الأسلوب الأولى ؛ فإن العبارة هي الإطار الذي تنظم فيه تلك الألفاظ التي تعبّر عن أفكار صاحبها في سياق لغوي خاص فيسمّى هذا التركيب اللغوي (عبارة) وطريقة تأليفه (تعبير) .

إن وصول العالم إلى مبتغاه مرهون بنجاحه في التعبير عن هذه الأفكار بألفاظ صحيحة ومعانٍ واضحة ، فاذا فسدت الألفاظ أو المعاني فسد التعبير بفساد العبارة أو فساد أجزائها .

وعليه فالعبارة مما يُشكّل مطعناً آخر على أساليب النحاة ، وهي تُنقد عموماً لاجتنابها السلامة اللغوية ويكون ذلك في ثلاثة أشياء :

أحدها : فساد اللفظ وذلك على وجوه ، منها :

فساد العبارة من جهة اللفظ:

١- قد يكون القصد مصيبُ لكن الكلام على غير استواء : فقد وقع في بعض نسخ الكتاب لسيبويه : " وكل أفْعَل نكرة ، وأما قولهم : إنه معرفة لأنه لا

ينصرف فليس بشيء ، لأن أفْعَل لا ينصرف في النكرة" [١] ، فاعترض المبرد على هذه العبارة بقوله : " إنما ينبغي أن يقول : ما كان منه غير وصف أو كان مثالاً انصرف في النكرة وما كان وصفاً لم ينصرف وإن كان نكرة" [٢] ، فردَّ عليه ابن ولاّد بأن القول المصيب في اللفظ والمعنى ما قال سيبويه ، لأنه إنما ردَّ على الذين يدّعون أن (ابن أَفعَل) في هذا الباب على الإطلاق والعموم معرفة لأنه لا ينصرف [٣] .

٢- وقد يكون لإبدال الألفاظ بعضها من بعض ما ينقض المعنى ويفسد العبارة :ومن ذلك ما نسبه ابن الطراوة إلى أبي علي الفارسي أنه قال : " الكلمُ يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف " [٤]، فعلّق على لفظ (ينقسم) بـ (يأتلف) قائلاً : " فما زعمه سيبويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلِّف – أبو علي – ملتئماً من ثلاثة ، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلِّف – أبو علي الفرسي – لا مقول ولا معقول"[٥] . لكن أبا علي النحوي لم يقل : (الكلم) إنما قال : الكلام [٦] ، وبهذا تسقط الكلفة عنه ، وتلزم الحجّة خصمه .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه (هارون) : ٢/ ٩٩ ، وفيه : ((وقال ناس : كل ابن افعل معرفة لأنه لا ينصرف . وهذا خطأ ؛ لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة ..)) .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٣٤ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) رسالة الإفصاح : ١٧.

(٥) المصدر نفسه : ١٧ .

(٦) ينظر : الإيضاح : ٦ .

٣- وقد تكون ألفاظ العبارة هجينة وركيكة ، فابن الطراوة لم تعجبه عبارة أبي علي الفارسي في (باب النكرة المضافة) : " لا مرور ثابتُ بزيدٍ " [١] ، فوصف ألفاظها بالهجنة والركّة [٢] ، وإن كان وصفه مبالغًا فيه .

فساد العبارة من جهة المعنى:

١- قد يؤدي فساد المعنى إلى خلاف ما تقتضيه قوانين النحو : ومن ذلك عبارة الزجاجي : " وحذف النون أيضاً علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها "[٣] فعلّق ابن السِّيْد على هذه العبارة بأنها " عبارة فاسدة لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع " [٤] .

٢- وقد لا يكون معنى العبارة واضحاً فيختفي وراء ستار كثيف من الدلالات المشكلة ، فلا يمكن الوصول إليه إلا بكّد الذهن وإعمال الفكر . من ذلك عبارة سيبويه : " ما أغفله عنك شيئاً " [٥] فقد اختلف العلماء في تأويلها على مذاهب [٦] ، حتى قال الأخفش الأوسط : "أنا منذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد أجد من يعرفه على الحقيقة " [٧] ، وقال يونس: " ذهب من كان يعرف هذا"[٨]

(١) رسالة الإفصاح : ٢٤٧ .

(٢) ينظر :رسالة الإفصاح : ٨٦ .

(٣) الجمل : ٢١ .

(٤) الحلل في اصلاح الخلل : ٨٠ .

(٥) ينظر : أخبار أبي القاسم الزجاجي : للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، د . عبد الحسين المبارك ، دارالحرية للطباعة ـ بغداد ، ١٩٨٠م . : ٢١٦- ١٢٧ .

(٦) كتاب سيبويه (هارون) : ١٢٩/٢

(٧) كتاب سيبويه (هارون) : ٢١٦ .

هذا"[١] أي لا أحسب أن أحداً يعرفه غير سيبويه . أمّا المبرِّد فذهب إلى أن المراد : دع الشك ، ورضي الناس قوله [٢] .

فساد العبارة من جهة اللفظ والمعنى :

١- فقد تُصاغ العبارة صياغة خاطئة من جهتي اللفظ والمعنى ، فيؤدي فسادهما إلى تمويه الكلام وتضليل الأحكام :ومن ذلك قول الحسن بن صافي في (المسألة الثالثة) من مسائله العشر وهي في الكلام على قول العرب : " ليس الطيب إلا المسكُ " . قال " إلا أن سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل . فأول ذلك أن سيبويه قال : لغة في ليس أنها لا تعمل" [٣] . فرد عليه ابن برّي واصفاً كلامه هذا بالفساد . قال : " فأوّل ذلك أنه قال : إنّ سيبويه قال : لغة في (ليس) أنها لا تعمل ، فبدأ بنكرة في اللفظ ولم يأتِ لها بخبر ، ويشبه أنه يريد أنها خبر مبتدأ مضمر . يريد : هذه لغة في (ليس) ، وهو كلام فاسد إذ لم يرتبط الكلام بما يقضي أنه حكاية كما فعل سيبويه . ثم قال : (إنها لا تعمل) فأكد الكلام بذكر (إنّ) ولا حاجه إليها وكان حقة أن يسقطها أو يأتي بحرف العطف فيقول : وإنها لا تعمل ، وإن كان يريد أنها خبر المبتدأ الذي هو لغة وتكون مفتوحة لا مكسورة فهو أقبح مما تقدم في الوجه الأول ، لأن الضمير في (إنهّا) إنما يعود إلى (ليس) لا إلى اللغة . ألا ترى أنه لا يصح أن تخبر عن اللغة بأنها لا تعمل أو بأنها تعمل فهذا ما في لفظه وعبارته من الفساد . وأما من جهة المعنى ، فإنه زاد

(١) كتاب سيبويه (هارون) : ٢١٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٦-٢١٧ .

(٣) ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها : تحقيق ودراسة د . حنا جميل حداد ، جامعة اليرموك ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م : ١٠٦ .

في كلام سيبويه (أنها لا تعمل) ولم يذكره سيبويه ولا يصح أن يذكره لأنه لم يقطع عليها بإبطال عملها ، وكلام هذا الحاكي عنه يوجب القطع بإبطال عملها" [١] .

٢- وقد توهم صيغة العبارة خلاف المقصود .من ذلك قول سيبويه عن الخليل : " ولو سمّيت رجلاً بالضاد من ضَرَبَ لقلت : ضاءٌ ، وإن سمّيته بها من ضِرابٍ قلت : ضيٌّ ، وإن سمّيته بها من ضُحَى قلت : ضُوٌّ" [٢] ، أي أن تلحق بعد كل حرف ما حركته منه ، ثم تزيد على الذي يُلحق مثله كما فعلت بـ(في) و(لو) و(لا) [٣] ، فعلّق المبرِّد على عبارته بأنها "خطأ فاحش .. ونقض لما أصّل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حُذف منه بالحركات والحروف إذا لم تدرِ ما أصله ، فأما إذا عرفت أنها ضادٌ من ضَرَب لم ترد إلا راء ضَرَبَ وباءَها ، لأنه منها حذف ، وقد عرفت ذلك ، و(ما) و(في) و(لو) لم تدرِ ما حُذف منهن ، فردَّدت مثل ما فيهن ، ألا ترى أنك تصغّر حَرأ فتقول : حُريحٌ لقولك أحراح ، وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذو قد جاء ، لقولك : ذوات ، وكذلك جميع ما يشبه هذا " [٤] . فردَّ عليه ابن ولاّد أن ليس ثمة ما يدعو للوهم وخلط الأحكام . قال : " لم يرد الخليل بذكر الباء من ضَرَب هذه الجملة بعينها ، وإنما جعل ضَرَبَ مثالاً ، والباء من ضَرَبَ ومن ذَهَبَ واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله حرفاً مفتوحاً في مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها

(١) كتاب سيبويه (هارون) : ١١١ .
(٢) كتاب سيبويه(هارون) : ٣/ ٣٢٥ – ٣٢٦ .
(٣) ينظر : كتاب سيبويه (هارون) : ٣/ ٣٢٥ – ٣٢٦ .
(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٢٠٧ .

في : أ ، ب ، ت ، ث قبل تأليفها في أبنية الكلام ، فلذلك مثلها في بناء من الأبنية لتراها متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة " [١].

٣- وقد تكون العبارة مطلقة غير مقيدة ، كعبارة الزجاجي : " وإذا ابتدأت (بإذن) نصبت بها الفعل ، ولم يجز الإلغاء " [٢] ، قال ابن السِّيْد تعليقاً على هذا الكلام : " هذا على الإطلاق غير صحيح حتى يُقيّد ذلك بأن يقول : إذا ابتدأت بإذن ولم يكن الفعل حالاً . لأن فعل الحال لا تعمل فيه العوامل ، وهو في الأفعال بمنزلة المبتدأ في الأسماء"[٣] .

٤- وقد تكون العبارة متكلّفة ، من ذلك قول أبي علي الفارسي في (باب الاستثناء) : " ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب" [٤] ، وقال في موضع آخر من الباب نفسه : " فإن كان الكلام غير موجب" [٥] ، فعلّق ابن الطراوة على العبارة الأولى بقوله: " ولو قال : منفي لكان أقرب وأهذب ولم يتكلّف لفظ (غير) فيما لا يعود بخير" [٦] ، وقال عن قوله الآخر : " وهذا أيضاً كالأول ، لأنه لو قال : ناقصاً كان أخصَر ، وعلى المعنى أدلّ " [٧]

(١) المصدر نفسه .
(٢) الجمل : ٢٠٦ .
(٣) الحلل في اصلاح الخلل: ٢٦٥ .
(٤) الإيضاح : ٢٠٥ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) رسالة الإفصاح : ٧٨ .
(٧) المصدر نفسه .

المبحث السادس

مجال نقد المصطلحات النحوية:

إن لكل علم من العلوم مصطلحات مخصوصة على مسمياتها بما اتفق عليه أهل هذا العلم . والنحو أحد هذه العلوم ، فقد أخضع ألفاظ اللغة لمفاهيمه الخاصة مذ مرحلة النشأة ، كمصطلح الإعراب والبناء والرفع والنصب والجر ، فالعربي القحّ لم يكن يفهم معنى (الجرّ) إلا بمعناه اللغوي وهو (الجذب) حتى أن بعض النحاة سأل رجلاً : أتجرّ فلسطين ؟ فأجاب الرجل : إني إذاً لقوي ، وقد فهم أتجذبها ، ولكن النحوي أراد أتصرفها بالكسر وهي ممنوعة من الصرف [١] . إذاً فالمصطلح العلمي له معنيان : عام مشاع بين أهل اللغة يعرفه العام والخاص ، وخاص لا يعرفه إلا أهل الشأن به. ولقد كان لحركة النقد النحوي عموماً أثرها البالغ في تثقيف مصطلحات هذا العلم وتنقيحها ، ثم الحثّ على اختيار المناسب منها ، فالمصطلح النحوي كغيره من أدوات البحث النحوي وجهت له انتقادات ، ومما يشكّل مطعناً على مصطلحات النحاة ما يأتي :

١- أن يستعمل أحدهم مصطلحاً فيما هو ليس له . من ذلك قول الزجاجي :" وقرئ : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [٢] بالرفع على العطف ، وبالنصب على الجواب بالواو "[٣] . فاعترض ابن السِّيْد على عبارته هذه ، لأنه " سمّى النصب بعدها جواباً ، وإنما يُستعمل النصب على الجواب فيما ينتصب بعد الفاء في الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني ، وإنما

(١) ينظر :في علم النحو .د .السيد؛ أمين علي. دار المعارف : ١/ ١٣ .

(٢) الأنعام : من الآية : ٢٧ .

(٣) الجمل : ٢٠٣ .

سمّي جواباً في هذه الأشياء الستة ، لأن فيها شروطاً متضمنة معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت إلى أجوبة كما احتاج الشرط اللفظي" [١] .

٢- وقد يسمي بعضهم الموصوف بغير مسماه المعروف لدى أهل العلم :ومن ذلك قول الزجاجي : " وإذا وقع بعد هذه الحروف حروف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعاً اسما لها ، وكان المخفوض خبراً لها ، كقولك : كان في الدار زيدٌ وكان عندك عمرو وليس لعبد الله عذر"[٢] ، فأطلق على الظرف عند مصطلح الحرف ، فعلّق ابن السّيْد على ذلك بقوله :" .. إن عند ليست بحرف خفض إنما هي ظرف ، والظروف نوع من الأسماء غير أنها متضمنة لغيرها ، ولو قال : وإذا وقع بعد هذه الحروف حروف خفض أو ظرف لم يكن فيه اعتراض " [٣] . قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي : " لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة " [٤] .

٣- وقد يكون فساد المصطلح ناتجًا عن فساد الوضع أصلاً ؛ بأن يضع أحدهم مصطلحاً على مسمىً معين لا يفلح في وضعه التوفيق بين الوصف والموصوف :ومن ذلك تسمية ابن السرّاج ما يفسّر به علّة رفع الفاعل بـ (علّة العلّة)[٥] . فعلّق ابن جنّي على اصطلاحه هذا بأنه فاسد لأنه يؤدي

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل: ٢٦٢ .

(٢) الجمل : ٥٥ .

(٣) الحلل في اصلاح الخلل: ١٦٧ .

(٤)المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : لضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق د٠ أحمد الحوفي ، ود٠ بدوي طبانة ، الطبعة الأولى ، مطبعة الرسالة ـ مصر ، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م : القسم الثالث : ٢١٢ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣٥/١ .

إلى الدور ؛ فيلزم أن يكون لكل علّة علّة ، و" العلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة " [١] .

٤- وقد يبدل بعضهم مصطلحاً مكان مصطلح آخر للمشاكلة بين مسمّييهما: ومن ذلك إبدال الزجاجي مصطلح (الضرورة) بمصطلح (اللغة) وذلك في قوله : " ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويسكنه في موضع الجزم " [٢] ، فردَّ عليه ابن السِّيْد تسامحه في التعبير عن مصطلح (الضرورة) بلفظ (اللغة) ، فقال : " هذا الذي قاله صحيح : إلا أن مثل هذا لا يُجعل لغة كما قال ، إنما يسمّى لغة ما كان مستعملاً في الكلام ، وأما ما ينفرد به الشعر فإنما يسمى ضرورة ، وقد جعل أبو القاسم إلحاق المعتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم [٣] وجعله هاهنا لغة كما ترى " [٤] .

٥- وقد يلجأ بعضهم إلى مصطلح لم يُعهد في عرف النحاة : ومن ذلك قول أبي علي الفارسي : " وإذا فتحت الهمزة من (أنّي) كان التقدير..."[٥] ، وقال في موضع آخر : " وقال : ما رأيتهُ مذْ أنّ الله خلقني فتفتح (أنّ) بعد (مذ) " [٦] ، فعلّق ابن الطراوة على القولين في إثر القول الثاني بقوله : " وذلك أصوب من قوله : فتح الهمزة وكسر الهمزة ، وينبغي له على ذلك أن يقول : في الطاء ضمّ الإطباق ، وفي الصاد فتح الصفير ، وفي الميم

(١) الخصائص : ١ / ١٧٣ –١٧٤ .
(٢) الجمل : ٣٧٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦٢ .
(٤) الحلل في إصلاح الخلل : ٣٩٢ .
(٥) الإيضاح : ١٣١ .
(٦) المصدر نفسه .

كسر الغُنّة ويحاول ذلك في جميع الحروف ، يفصح عن كل واحدٍ منها بطبعه ، ويعدل عن اسمه ووضعه " [١]

٦- وقد يتسامح بعضهم في استعمال المصطلحات ذات الألفاظ المشتركة كمصطلح (المفعول) ولا يراعي فيها ما يفرّق بينها فتشكل أحكام مسمياتها بعضها بالبعض الآخر ، من ذلك ما وقع في قول الزجاجي: " واعلم أن الوجه تقديم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك " [٢] وهو يريد بالمفعول هنا : المفعول به . فعلّق ابن السِّيْد على لفظه هذا بقوله :" قال : المفعول على الإطلاق ، ولا يُسمّى مفعولاً على الإطلاق إلا المصدر ، لأنه المفعول الصحيح الذي يُسمّى حدثاً . وأمّا المفعول في هذا الباب فيسمّى مفعولاً به ، ومعنى ذلك أن الفاعل وقع به دون غيره " [٣] .

٧- وقد يكون فساد المصطلح ناشئًا عن عدم تلاؤمه مع مصطلحات مذهب الناقد وما تصدق عليها من مسمّيات ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى اختلاف أصول الناقد عن أصول منقوده ، فالقضية هنا لا تتعلق بالأسماء قدر تعلقها بالمسميات :ومن ذلك قول ابن مضاء في (باب التنازع) : " وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علّقت ولا أقول : أعملت ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين " [٤] . فرغب ابن مضاء عن مصطلح (العمل) مؤثراً عليه مصطلح (التعليق) لأنه لا يقول بالعمل أصلاً .

---

(١) رسالة الإفصاح : ٤٧ .

(٢) الجمل : ٢٤ .

(٣) الحلل في إصلاح الخلل : ٩٧ .

(٤)الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ) ،

٨- وقد تُنعت المصطلحات بالفساد لا لشيء إلا لأنها تغاير مصطلحات مذهب الناقد :ومنذلك ما رمى أبو الطيب اللغوي به الكوفيين أنهم يخلطون المصطلحات بعضها بالبعض الآخر؛ فيسمّون " الجرّ خفضاً ، والظرفَ الصفةَ ، ويسمّون حروف الجرّ حروف الصفات ، والعطفَ النسقَ ... ونحو هذا " (١) .

تحقيق د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف – القاهرة ، ١١١٩ : ٩٤ .

(١) مراتب النحويين : ١٠٢ .

الخاتمــة

أهم النتائج التي وصل إليها الباحث :

١- النقد النحوي نوعان ، أحدهما كان يجري بين علماء المذهب الواحد ؛ اصطلحتُ على تسميته بنقد الوفاق ، والآخر كان يجري بين علماء المذهبين اصطلحت على تسميته بنقد الخلاف.

٢- كان للنقد النحوي الفضل في تحقيق الروايات وتقويم المنقول عن العرب وتصويب الأقيسة والحدود وتصحيح الأعاريب والأساليب والعبارات والأمثلة والمصطلحات .

٣- مجالات النقد النحوي قديما ستة هي : نقد أدلة الاحتجاج اللغوي ونقد الإعراب ونقد الحدود والتعريفات ونقد الأسلوب اللغوي ونقد العبارات اللغوية ونقد المصطلحات النحوية.

٤- نقد السند عند النحاة القدامى هو أن يُطعن في سند الشاهد إذا لم يكن الراوي ثقة أوقد يكون الراوي متساهلاً في روايته.

٥- نقد المتن عند النحاة القدامى ويكون من جوانب عديدة منها : إن يكون الشاهد موضوعاً على العرب أو إن يكون في الشاهد خطأ من الأخطاء التي لا يمكن الاحتجاج بها وإنْ صحَّ نقله عن العرب أو أن يوضع الشاهد في غير موضعه .

٦- نقد القياس عند النحاة القدامى ويكون من جوانب عديدة منها : أن يكون حكم المقيس غير المطابق لحكم المقيس عليه وأن يكون حكم القياس غير مطّرد.

٧- نقد الإعراب عند النحاة القدامى يكون من جوانب عديدة منها : اختلافهم في

الإعراب ؛ أحركة هو أم حرف و اختلافهم في عمل العوامل وكذلك اختلافهم في عمل الأدوات واختلافهم في الإعراب التقديري.

٨- تُنقد الحدود النحوية عند النحاة القدامى من جوانب عديدة ، منها : أن يكون الحدّ فاسداً ، لا يصحّ مع أوضاع النحو ولا يتفق مع أصوله أو أن يكون فساد الحدّ من قبل مخالفته شروط صياغة الحدود أو أن تكون ألفاظ الحدّ غير متفق عليها لما في معانيها من تضادّ وتنافر .

٩- ينقد الأسلوب النحوي عند النحاة القدامى من الجانب العام من جوانب عديدة ، منها: أن يكون ضعف الأسلوب ناتجًا عن تناقض آراء العالم في المسألة الواحدة أو أن يكون تبويب المسائل وتنظيمها مما يشكل مطعناً على أساليب النحاة أو أن يضع أحدهم الباب على أساس خاطئ أو ضعيف أو أن يكون ضعف الأسلوب لدى العالم ناشئًا عن خلطه لمسائل الباب .

١٠- ينقد الأسلوب النحوي عند النحاة القدامى من الجانب الخاص من جوانب عديدة ، منها: ضعف المثال اللغوي في نفسه كأن يكون تأليف أجزاء المثال عل خلاف قانون النحو أو أن يُصاغ المثال صياغة خاطئة أو ضعف الأمثلة من جهة التمثيل كأن يكون بناء الأمثلة قد صيغ صياغة صحيحة ، ولم يكن فسادها لفساد مضمونها ، وإنما لضعف التمثيل بها أو بسبب فساد المسألة التي وضع لها .

١١- تنقد العبارات اللغوية عند النحاة القدامى من جهة اللفظ من جوانب عديدة ، منها: فساد العبارة من جهة اللفظ: فقد يكون القصد مصيبًا لكن الكلام على غير استواء وقد تكون ألفاظ العبارة هجينه وركيكة .

١٢- تنقد العبارات اللغوية عند النحاة القدامى من جهة المعنى من جوانب عديدة ، منها: أن يؤدي فساد المعنى إلى خلاف ما تقتضيه قوانين النحو وقد لا

يكون معنى العبارة واضحاً .

١٣- تنقد العبارات اللغوية عند النحاة القدامى من جهة اللفظ والمعنى من جوانب عديدة ، منها: أن تُصاغ العبارة صياغة خاطئة من جهتي اللفظ والمعنى .

١٤- تنقد المصطلحات النحوية عند النحاة القدامى من جوانب عديدة ، منها:أن يستعمل أحدهم مصطلحاً فيما هو ليس له أو أن يكون فساد المصطلح ناتجًا عن فساد الوضع أصلاً أو أن يبدل بعضهم مصطلحاً مكان مصطلح آخر أو أن يلجأ بعضهم إلى مصطلح لم يُعهد في عرف النحاة أو أن يكون فساد المصطلح ناشئًا عن عدم تلاؤمه مع مصطلحات مذهب الناقد.

ثبت المصادر والمراجع:

١- أخبار أبي القاسم الزجاجي : للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ،تحقيق: د . عبد الحسين المبارك ، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ، ١٩٨٠م .

٢- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٣- الإعراب في النحو العربي : د . مهدي المخزومي ، مجلة الكتاب العربي ، العدد (١٦) ، السنة الرابعة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، مطابع دار الثورة – بغداد .

٤- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، جروس برس – لبنان ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٥- الانتصار لسيبويه على المبرد : لابن ولاّد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت ٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٦- الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، مطبعة المدني –المؤسسة السعودية بمصر ، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م .

٧- البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة تأليف الشيخ/عبد الفتاح عبد الغني القاضي ، الطبعة الأولى ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، جلال الدين محمد عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،

الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .

٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازاة العرب : الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافة العامة – بغداد ، ١٩٩٢ م .

١٠- التعريفات : الشريف الجرجاني ، علي بن محمد (ت ٨١٤ أو ٨١٦هـ) ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

١١- التكملة : أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د . كاظم مرجان البحر، بغداد ١٩٨١م .

١٢- الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، مطبعة كلنسكسيك باريس – ١١ شارع ليل ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

١٣- الحدود في النحو للرماني : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) ، منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة) ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية للطباعة – بغداد ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .

١٤- الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار . دراسة ومعجم (رسالة) : ٢٤-٢٥ .

١٥- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م.

١٦- الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د . محمد علي النجار (ت ١٩٦٦) الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .

١٧- ديوان الفرزدق (ت١١٤هـ) ، دار صادر- دار بيروت ، ١٣٨٠هـ . ١٩٦٠م : ١/ ٢٣٥ .

١٨- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف – القاهرة ، ١١١٩ .

١٩- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح : ابن الطراوة ، أبو الحسن سليمان بن محمد (ت ٥٢٨هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٩٩٠م .

٢٠- الرواية والاستشهاد باللغة:دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة والحديث المؤلف :محمد عيد الطبعة 2 :مكان النشر والناشر : القاهرة:عالم الكتب تاريخ النشر1976

٢١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٢٢- شرح الحدود النحوية : عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق د٠ زكي فهمي الآلوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ـ جامعة الموصل ، ١٩٨٨م ٠

٢٣- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : العسكري ، أبو أحمد الحسن ابن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٣م .

٢٤- في علم النحو .د.أمين علي السيد. دار المعارف .

٢٥- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف : المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ، صحح بمعرفة لجنة من المحققين ، بإشراف مكتبة المعارف – بيروت ، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م .

٢٦- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتاب العربي – القاهرة ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م

٢٧- لسان العرب المحيط : ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) : اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد صادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التأريخ العربي – بيروت – لبنان .

٢٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : لضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق د٠ أحمد الحوفي ، ود٠ بدوي طبانة ، الطبعة الأولى ، مطبعة الرسالة ـ مصر ، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م ٠

٢٩- لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

٣٠- مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة .
٣١- ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها : تحقيق ودراسة د . حنا جميل حداد ، جامعة اليرموك ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٣٢- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية – بيروت ، ١٩٦٢.
٣٣- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري : د . نعمة رحيم العزاوي .